الوجهان قلت لا قياس مع وجود الفارق وهو وجود جواز اثبات المفسر على احد
الوجهين فيه وهذا اذا حذفته لاول واذا وجد الفارق فلا قياس قلت الكلام على
احد الوجهين وهو النزاع المحذوف في حالة الجواز هو من الظاهر قوله وان جاء بعد
سكون نحو يحيي الموتى كان شأنها الوصل لفظا فلا يلحق الخ في الظاهر يحيي الموتى وبابه يلحق
ويكتفى عنه بالمظهر قياسا على نحو تراءا الجمعان اذا حذف الكاف ورفع بعده نحو بربه موسى
الكتاب فلا هو معلوم وهو ما كتب لنا به شيخنا ابن غازي اي الالف في باب موسى الكتب
اذا لم تلحق فيرى الياء التي تحتها فهو بيان وبابه في الارض ليس منها كما هو فيما
صح منه فال واخرجه العرب من فاعل بناء الضبط على الوصل بانه مقيس على الشبهات
من تلك الفاعل قوله فالكلام شامل للمدغم والمظهر وما بعدهما ما لا ادغام
والاظهار فيما يحتاج الى اكثر من هذا بعضهم عند كذا وهذا ابن غم في كذا قوله او غير هاء او الوجه
التي فرقنا بها عن غيره عند قوله فرائد علامة السكون الخ وهي الخاء المعجمة على
راي الخليل والحرف على راي الفراء او الهاء على راي بعض النحاة قوله هو حرف الحرف الذي
بعد البيت هذا معلوم بالضرورة مما تقدم في وضع الحركات والمد تابع في ذا الاخ لغيره
اذ قد نصوا كذا الكل فالسؤال وارد عليهم قال في الظاهر ويجعل انهم انما ذكروا توطئة
لضبط المدغم وما بعده وبدا وانه هيئة والمقصود بالذات هو الشكل قوله حسبما
يفعله الجميع هو بتخفيف ميم يفعل او قوله ابشر على حذف العاطف قوله هو جواب شرط
مقدر اي ان تسأل الخ يشعر كلامه بانه شرط على تقدير قوله وقد يكون المسوغ
التفصيل او كونه صفة لمحذوف اما الوصفية ففيها نظر اذ لا ظاهر مظهر الخ واما
التفصيل فليس يجيز نا انما تفصيل في لفظ مظهر الذي هو مبتدا وانما التفصيل في
الحرف من حيث هو اذ منه مظهر وغير مظهر والتفصيل المسوغ هو ان يكون في
نفس المبتدا كقول امرئ مالك وكلمة بها كلام قد يؤم اذ نوعها الى احدى الكلم والى انها تنقص
بها الكلام قوله وبدا الناظم بالكلام على المظهر مع كونه مؤخرا في الترجمة الخ او يقال
قدم الكلام عليه لانه لا يدغم حرف في حرف حتى يقلب ومجنسه واذا ظهر اصلا لا يدغم
النزاع في الكل ولا بعد قلبه كذا هذا كلام الائمة قال ابن الجراح عند قول ابن حجر
القول في الاظهار والادغام حيث تكلم على حقيقة الادغام قوله والنوع الاخير لا يترتب

١٣

بذهب معه لفظ الحرف المدغم ويبقى صوته الخ يرد عليه ادغام النون في النون والميم في الميم
فانه ذهب الحرف وصوت النون والميم اي غنتهما لا تذهب حينئذ فرمناه عند الكلام على
التنوين قوله وكل لا رجح نصبه على الاشتغال الخ فيه مرجحان للنصب الاول كون جملة
شرطه طلبية وان كانت خبرية لفظا الثاني كون الجملة السابقة فعلية وهو ما ادغم منه
وصوته فعلية قوله هو ما يدغم فيه لفظ الحرف ويبقى صوته يرد عليه ما قدمناه في النون
والميم قوله وتوجيهه مما ذكر في الوجهين تقدم في الكلام على النون عند الياء والواو وقال
ثم في توجيهه الاول ان النون لما بقي صوتها اشبهت المظهر فسكنت ولما انعدم
لفظها اشبهت ما ادغم ادغاما خالصا فشدد ما بعدها وقال في توجيه الثاني ان التعرية
تشعر بانعدام لفظ المعرى في فرع اللسان وتعرية ما بعده من الشكل تشعر بانه لم يدغم
فيه ادغاما خالصا ثم اورد على هذا الوجه انه يلتبس الادغام بالاخفاء ثم
قال الا انه يجاب بانحصار حروف الاخفاء وعدمها وليس هذا منها والله تعالى اعلم قوله
ومحه في موضع الحال من ذا الكائن بالمبتدا لانه حال منه على حذف مضاف اي حالة كونه
ادغامه كاملا مع ابقاء صوت الخ والله تعالى اعلم قوله وخبر المبتدا محذوف تقديره ذو
وجهين الخ الظاهر ان قوله صور سكون الهاء الخ هو الخبر عن المبتدا والرابط لاسم
الظاهر وهو الهاء من قوله سكون الهاء لا سكونه على حد قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب
الاية فوقع الربط بالمظهر عوضا من المضمر اي اجرهم وهذا كله على مذهب الجمهور المجيزين
للاخبار بالجملة الطلبية وما ذكره الشيخ يحتاج اليه المانع ولكن المعتمد هو جواز الاخبار
بالطلبية قوله كالعد عند حرف التاء اي بالتاء ليعتبر حكم الفاء عند الكلام في
تخلفكم عند من ابقى صوته واما من يبقي ما يدخل تحت الكاف وحرف التاء لا طاقة الشيء الى نفسه
قال جميعهم في الظاهر والسر عندي انه من اضافة العام الى الخاص نحو شجر الاراك وعود
الرمان وما اشبه ذلك ولو سلم فلا اضافة تكون بيانية قوله سواء كان ما بعدهما وهذا
الحرف الخ من حروف فواتح السور نحو الم ذلك الرابع من حروف الفواتح او من غير حروف
فواتح السور نحو اتم ذلك في الزاي الليس منهما قوله فانه في النون وعن في الموضعين
الخ بعض وجهين عند قوله وفي النون هذا لا يكسبه على الصحيح اشار بالصحيح الى قول من قال
ادغام النون في الميم ناقصا وقد ذكر في عند الكلام على التنوين من جعفر في تلك التنبيهات التي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1